

الجهالة بين النظرية والتطبيق في سنن الإمام الدارقطني

د. رائد طلال شعت

كلية أصول الدين - قسم الحديث الشريف وعلومه

الجامعة الإسلامية - غزة

ملخص: يدرس هذا البحث نظرية الإمام الدارقطني في ارتفاع الجهالة عن الراوي برواية اثنين عنه مقارنة مع أقوال أئمة الحديث بهذا الشأن، وذلك من خلال الترجمة للرواة الذين وصفهم بالجهالة في كتابه السنن - وهم أربعة وعشرون-؛ وذلك بغرض معرفة مدى تطابق الدراسة التطبيقية على النظرية التي وضعها في ارتفاع الجهالة. واشتمل البحث على مبحثين:

تحدث الأول منهما عن ترجمة مختصرة للإمام الدارقطني، وعلم الجرح والتعديل، ونظرية الجهالة. وتحدث الثاني عن الرواة الذين وصفهم الإمام الدارقطني بالجهالة مقارنة بأقوال الأئمة النقاد.

Jahala between Theory and Practice in Imam ad-Daraqutni as-Sunan

Abstract: This paper studies the theory of Imam Daraqutni in dismissing Jahala, ignorance, from a narrator in case two other narrators narrate from him, compared to opinions of adith Imams in this respect. It prepared author biographies of the narrators described as ignorant in his book as-Sunan, twenty-four in total, in order to identify the extent to which the applied study corresponds with the theory proposed by ad-Daraqutni on dismissing ignorance.

This paper comprises two parts. The first part includes a brief author biography of Imam ad-Daraqutni, a brief account of the discipline of al-Jarwat-Ta'dil, impugning and approving, and theory of ignorance. The second part deals with the narrators described as ignorant by Imam ad-Daraqutni compared with opinions of critic Imams.

المقدمة

الحمد لله الذي سخّر لعلم الدين في سماء التحقيق شمساً وقموراً وبدوراً، وجعل علماء الشريعة الغرّاء أرفع الناس في الدارين كرامةً وحُبوراً وسروراً، واختارهم لحفظ معالم الإسلام، وجعلهم نجوماً يُهتدى بها في ظلمات الجهل برّاً وبحوراً. وأشهد أن لا إله إلا الله شهادةً شهدها أولو العلم مع شهادته وشهادة ملائكته الأبرار. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المختار، بلّغ دعوته للعباد وانتشرت تعاليم رسالته في كل المهاد، أما بعد

فإن الخوض في غمار علم الجرح والتعديل، أو ما يُعرف بنقد الرجال، في غاية الأهمية؛ لأنه من فروع علم الحديث الذي هو من أشرف علوم الإسلام.

د. راند شعيت

كما أن دراسة مناهج الأئمة في مصنفاتهم تعتبر من المواضيع المهمة، التي ينبغي العناية بها، وهي أخصر طريق، وأفضل سبيل للتعرف على جهودهم المضنية، التي بذلوها في خدمة السنة وعلوم الإسلام.

وقد رأيت أن الكشف عن مناهج المحدثين، والتعرف على مصطلحات الأئمة النقاد في الجرح والتعديل، ومعرفة مرادهم في كل منها، والحكم عليها، من المباحث الجديرة بالاهتمام والدراسة. قال الحافظ السخاوي: "فمن نظر في كتب الرجال ككتاب ابن أبي حاتم، والكامل لابن عدي، والتهذيب وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بتتبعها ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغةً واصطلاحاً لكان حسناً، وقد كان شيخنا؛ الحافظ ابن حجر يلهج بذكر ذلك فما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم؛ لما عُرف من عباراتهم في غالب الأحوال وبقرائن تُرشد إلى ذلك" [1-336/1].

ولا شك أن الإمام الدارقطني واحدٌ من علماء الحديث المبرزين، الذين يشار إليهم بالبنان وتسير لعلمهم الركبان، فهو من أمهر علماء الحديث في العلل ونقد الرواة ومعرفة أحوالهم؛ لذا سارع العلماء والباحثون لدراسة مصنفاته وآثاره.

ومما لا شك فيه -أيضاً- أهمية معرفة أحوال الرواة، وشرطيتها فيمن يتولى مهمة النقد، بأن يتعرف على أحوال الرواة من حيث أسماؤهم، وأنسابهم، وكناهم، وألقابهم، وطبقاتهم، ومواليدهم ووفياتهم، وشيوخهم، وتلاميذهم، ونحو ذلك مما يلزم الناقد معرفته، ويُشكّل لديه المعرفة المتكاملة بحال الرواة جرحاً وتعديلاً.

فقد دفعني -ما سبق ذكره- إلى اختيار موضوع هذا البحث عن مصطلح "الجهالة" عند الدارقطني، ومعرفة مراده له، من خلال دراسة تطبيقية للرواة الذين وصفهم بالجهالة. ولم أقف على دراسة علمية تناولت مصطلح الجهالة عنده، تكشف عن منهجه فيه ومراده منه، خاصة أنه وضع قاعدة نظرية في الجهالة. أما عن الدراسات المعاصرة المتعلقة بمصطلح الجهالة عند إمام من الأئمة، فقد كتب شيخنا الأستاذ الدكتور نافذ حماد -حفظه الله- في الجهالة عند الإمام الشافعي.

وغايتي من وراء هذا البحث: جمع أقواله في الرواة الذين وصفهم بالجهالة في سننه، والوقوف على مراده، مع مقارنة أقواله بأقوال غيره من الأئمة النقاد، ومن ثمّ الخلوص إلى معرفة تطابق النظرية -التي وضعها في الجهالة- على الدراسة التطبيقية للرواة.

أما عن منهجي في هذا البحث فيتمثل في:

الجهالة بين النظرية والتطبيق في سنن الإمام الدارقطني

- 1_ جمع واستقصاء أقوال الإمام الدارقطني في الرواة المجاهيل الذين حكم عليهم بهذا الوصف، وذلك من خلال كتابه السنن؛ لأنه ذكر نظرية الجهالة فيه دون غيره من سائر مصنفاته، فأثرت أن تكون الدراسة التطبيقية منه.
- 2_ سياق الأمثلة التي يُستشهد بها مع الاقتصار على محل الشاهد من المثال، وتخريجها والتعليق عليها بما يناسب حالها، مع الاستعانة بأقوال الأئمة، من خلال الرجوع إلى كتب الحديث والمصطلح والعلل والرجال وغيرها، مما يخدم مسألة البحث.
- 3_ الترجمة للرواة المجاهيل الذين حكم عليهم بهذا الوصف، وذلك باستقصاء أقوال النقاد بحسب الحاجة. وإبراز مدى التطابق بين الدراسة التطبيقية للرواة المجاهيل، والنظرية التي وضعها في هذا السياق.
- 4_ أما عن توثيق المعلومات: فإن كانت متعلقة بالحديث النبوي فيُشار في المتن إلى اسم الكتاب ورقم المجلد والصفحة ورقم الحديث. وأما غير الحديث فيُشار إليه برقم متسلسل ثم الجزء والصفحة، وتُكتب تفاصيل الكتاب آخر البحث في قائمة المصادر.
- 5_ اعتمدت على طبعة دار المحاسن بالقاهرة، سنة 1386هـ، 1966م، تحقيق السيد: عبد الله هاشم اليماني المدني؛ فهي أفضل الطبعات وأقدمها وأكثرها مقابلة. وقد جعلته في مقدمة ومبحثين وخاتمة:

المبحث الأول: الدارقطني ونظرية الجهالة

يتضمن هذا المبحث ترجمة الإمام الدارقطني ومكانته العلمية، خاصة ما يتعلق بعلم العلل ومعرفة الرجال، وكذا الحديث عن تعريف مصطلح الجهالة، وحكمها، واختلاف العلماء في ارتقاعها، مع بيان منهجه في ذلك، وقد قسمت هذا المبحث إلى قسمين:

المطلب الأول: الدارقطني وإمامته في الجرح والتعديل

أولاً: ترجمة الإمام الدارقطني

هو: الإمام الحافظ المجود، شيخ الإسلام، علمُ الجهادية، أبو الحسن علي بن عمر ابن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي الدارقطني [2-437/2، 3-422/2]، المقرئ القرآني، المحدث السلفي، الفقيه الشافعي، اللغوي النحوي [4-483/12، 5-340/11].

ولد في محلة دار القطن ببغداد، لخمسِ خلونٍ من ذي القعدة، واختلف في سنة الميلاد، فقيل: سنة خمس وثلاثمائة، وقيل: سنة ست وثلاثمائة [6-493/13، 4-483/12]، وهو الراجح، حيث صرح الدارقطني بذلك، فقال: "مات أبو العباس أحمد بن عمر بن سُرَيْج القاضي الفقيه سنة ست

د. راند شعت

وثلاثمائة، وولدت في هذه السنة" [7-95/43]. وتوفي في بغداد سنة خمس وثمانين وثلاثمائة [8-298/3].

نشأ في بيت علم ودين، حيث كان أبوه من علماء بغداد في القراءات والحديث، فحرص على تنشئته على حب العلم وطلبه، وقد حدّث الدارقطني عنه في السنن [7-95/43، 4-486/12]. وقد كان صحيح العقيدة على طريقة السلف، وصفه بذلك الخطيب البغدادي [6-27/10]، وتاج الدين السبكي [9-463/3]، وابن كثير [5-340/11].

يُعدُّ الإمام الدارقطني رأساً في العلم، وخاصة علم الحديث، وبالأخص في علم النقد، وهو ما يُعرف بالعلل ومعرفة الرجال [9-463/3]، ومن المكثرين في التصنيف والتأليف، فهو إمام أهل زمانه، وفريد عصره، وقريع دهره، في حسن التصنيف والتأليف [6-487/13، 10-379/14]. وقد أحاط بمعظم الروايات المرفوعة والموقوفة والمقطوعة حفظاً وضبطاً ودراية، فلم يُخلف على أديم الأرض مثله في معرفة حديث رسول الله ﷺ، وكذلك الصحابة والتابعين وأتباعهم [4-488/12].

وقد ترك تراثاً كبيراً في علم النقد، يعرف ذلك من تتبّع أقواله في الرواة والمرويات، سواء في مصنفاته، أم المتناثرة في كتب العلل والرجال، وهو من أمراء المؤمنين في الحديث، وهذا اللقب لا يُوصف به كلُّ أحد من أهل الحديث، نقل ابن عساكر عن أبي الطيب الطبري قوله: "كان الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث" [7-101/43]، وقال ابن العماد الحنبلي: "إليه النهاية في معرفة الحديث وعلومه، وكان يُدعى فيه أمير المؤمنين" [11-116/3].

وقد اعتمد العلماء أقواله في النقد؛ لهذا اعتبَر ابن الصلاح والمحدثون نقده للصحيحين، حيث عدوا أحاديث الصحيحين تفيد العلم اليقيني النظري إلا أحاديث يسيرة انتقدها الحفاظ كالدارقطني وغيره [12-29].

ثانياً: علم الجرح والتعديل

هو: "علمٌ يُبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ، وهو من فروع علم رجال الأحاديث" [13-582/1]. وقيل: "علم يتعلّق ببيان مراتب الرواة من حيث تضعيفهم أو توثيقهم، بتعابير فنية متعارف عليها عند علماء الحديث، وهي دقيقة الصياغة، ومحدودة الدلالة مما له أهمية في نقد إسناد الحديث" [14-83، 15-100]. وقد أكد ابن أبي حاتم مضمون هذين التعريفين لما سُئل عن مراده من كتابه الجرح والتعديل، فقال: "أظهر أحوال أهل العلم من كان منهم ثقة أو غير ثقة" [16-38].

الجهالة بين النظرية والتطبيق في سنن الإمام الدارقطني

أما عن العلاقة بين علم النقد وعلم الجرح والتعديل، فهي علاقة عموم وخصوص؛ لأن علم الجرح والتعديل جزء من علم النقد، فالجرح والتعديل خاص بنقد الأسانيد، وذلك من خلال نقد الرواة وبيان أحوالهم، أما علم النقد فيشمل مع نقد الأسانيد نقد المتون، وذلك من خلال إبراز ما فيها من خبيئات العلل الغامضة [16/1-17].

وتبرز أهمية علم الجرح والتعديل في كونه الميزان الذي من خلاله توزن حقيقة الرواة ومروياتهم، وبه يتميّز الصحيح من السقيم، والثقة من الضعيف. وهو سياج آمن، وحصن منيع، يُحيط بالسنة المشرفة، من عبث العابثين، وطعن الطاعنين [18-92].

كما تبرز أهميته من خلال اهتمام أئمة الحديث الحدّاق به، حيث أولّوه عنايةً كبيرةً، فقعدوا له القواعد، وصنّفوا فيه المصنّفات المهمة، التي لا يُمكن لعالم أن يستغني عنها في أي بحث من بحوث الشريعة. وقد ذكر ابن حبان: "أن الذين خاضوا فيه من علماء الحديث قلّة، فلم يبرح في هذا الفن إلا المهرّة منهم، وهم صفوة الصفوة من أهل الحديث، وفرسان هذا العلم، الذين آثروا قطع المفاوز والقفار على التتعم في الديار والأوطان؛ في طلب السنن في الأمصار" [19-27/1].

ثم إن علماء الجرح والتعديل متفاوتون في الحكم على الرواة: فمنهم المتشدد كأبي حاتم الرازي، وابن معين، والجوزجاني، ومنهم المتساهل كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، والبيهقي، ومنهم المعتدل كأبي زرعة الرازي، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وابن عدي [20-171_172]. ولكل منهم منهجه الذي يسير عليه في ذلك، ولهذا نجدهم في أحيان كثيرة يختلفون في الحكم على الراوي الواحد، فمنهم من يجعله في مرتبة القبول كتقّة أو صدوق، ومنهم من يجعله في مرتبة الردّ كضعيف الحديث أو منكروه.

أما عن الإمام الدارقطني فإنه من المعتدلين في النقد، فقد قسم الذهبي علماء الجرح والتعديل إلى متساهل ومتشدد ومعتدل، وعدّ الدارقطني من المتساهلين في بعض الأوقات [21-83]، غير أنه عدّه في موضع آخر من المعتدلين [20-172].

والجمع بين قولي الذهبي: أن الدارقطني من المعتدلين، لكنه يتساهل أحياناً تساهلاً خفيفاً، لا يُخرجه عن حدّ الاعتدال، حيث قال أبو الحسن السليماني: "والدارقطني أظن أنه معتدل، ولكنه يصحّ ويحسن في السنن ما لا يثبت، وسننه فيه غرائب كثيرة" [22-45/1]. وهذا الذي قيل عن الدارقطني من التساهل أحياناً يُعتدّر له فيه؛ إذ كان منهجاً لكثير من الأئمة [23-3]. وتجدر الإشارة إلى أن وصف الناقد بالتشدد حاصل بالنظر إلى غالب أحواله في نقد الرواة أو الأحاديث، وكذا وصف التساهل والاعتدال [24-256/1].

وتكمن أهمية معرفة طبقات النقاد، فيما إذا تعارض قول متعنت في الجرح مع من هو معتدل، فيُقدّم حكم المعتدل على المتعنت لتشدده، فلا يقبل جرحه إلا مفسراً، وكذلك لو تعارض قول متساهل في الرجال مع من هو معتدل فيُقدّم حكم المعتدل.

المطلب الثاني: نظرية الجهالة عند الدارقطني مقارنة بأقوال الأئمة

أولاً: تعريف الجهالة

المجهول عند المحدثين، هو: "كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد" [16-88].

ثم إن الجهالة - عند أكثر المحدثين - قد تكون في عين الراوي، وهذا ما يُعرف بجهالة العين. وقد تكون في صفته الظاهرة والباطنة، وهذا ما يُعرف بجهالة الحال. وقد تكون في صفته الباطنة مع العلم بظاهر عدالته، وهو ما يُعرف بمستور الحال [25-317/1، 26-126].

وقد درج أكثر المحدثين في مصنفتهم على هذا التقسيم الثلاثي، إلى أن جاء ابن حجر فسوّى بين المستور ومجهول الحال، فاعتبرهما قسماً ثانياً للمجهول [26-126].

والصواب في المسألة: ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر؛ لأن كتب الرجال لم تفرق بين المستور وبين مجهول الحال، فاعتبرتهما سواء، ويصعب فيها التمييز بينهما [27-91].

وجهالة العين: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق. أما جهالة الحال: من روى عنه أكثر من واحد، ولم يوثق [27-74].

وتجدر الإشارة إلى أن من الألفاظ الدالة على جهالة الراوي، والتي لها علاقة بمصطلح الجهالة، مصطلح "المبهم"، حيث عدّهما ابن حجر في الحكم سواء [26-125]. وهذا ما ذهب إليه الدارقطني (كما سيأتي في المثال الثاني والثامن من الدراسة التطبيقية).

ثانياً: ارتفاع الجهالة عند الدارقطني مقارنة بأقوال الأئمة

ردّ جمهور المحدثين رواية مجهول العين؛ لأنه مبهم لم يذكر اسمه، أو ذكر ولم تعرف عينه [28-256]. واختلف في حكم رواية المستور ومجهول الحال، قال الذهبي: "وقولهم: مجهول، لا يلزم منه جهالة عينه، فإن جهل عينه وحاله فأولى أن لا يحتجوا به، وإن كان المنفرد عنه من كبار الأثبات، فأقوى لحاله، ويحتج بمثله جماعة كالنسائي وابن حبان" [21-79]. وقال ابن حجر: "والتحقيق أن رواية المستور، ونحوه، مما فيه الاحتمال؛ لا يُطلق القول بردها، ولا بقبولها" [26-126].

واختلف المحدثون فيما ترتفع به الجهالة عن الراوي، فذهب جمهور المحدثين إلى أن أقل ما ترتفع به الجهالة العينية، أن يروي عنه اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم والرواية، إلا أنه لا

الجهالة بين النظرية والتطبيق في سنن الإمام الدارقطني

تثبت له العدالة بارتفاع جهالة العين، وبمجرد روايتهما عنه. وهذا مذهب المحققين من أهل الحديث، وهو التوقف عن الاحتجاج بهذا الضرب من الرواة حتى تثبت عدالتهم، بتوثيق معتبر، وممن ذهب إلى هذا القول أبو حاتم الرازي، فإنه كثيراً ما يذكر الراوي ويعرفه برواية جماعة من الثقات عنه، ثم يُسأل عنه فيقول: "مجهول" [16-88، 12-113، 29-376/3، 18-89]. وقد تُعقب هذا القول: بأن البخاري ومسلماً احتجا بحديث رواه لم يُعرف حديثهم إلا من رواية واحد [12-113]. بينما ذهب ابنُ خزيمة وابنُ حبان إلى ارتفاع الجهالة برواية راوٍ مشهور بالعلم والرواية، لكنَّ ابنَ حبان خالف شيخه ابنَ خزيمة فأثبت العدالة للراوي بذلك، بينما ابنُ خزيمة لا يرى ثبوتها إلا برواية تفتين [30-14/1، 31-303/1]. وهو رأي الدارقطني والبخاري [1-322/1، وابنُ عبد البر [32-288/1].

قال الدارقطني في كتاب الحدود والديات وغيره، معقباً على حديث خشف بن مالك عن ابن مسعود في الدية: "لا نعلمه رواه إلا خشف بن مالك عن ابن مسعود، وهو رجل مجهول، ولم يروه عنه إلا زيد بن جبير بن حرمل الجشمي، وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان راويه عدلاً مشهوراً، أو رجلٌ قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفع اسم الجهالة عنه أن يروى عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة، وصار حينئذٍ معروفاً فأما من لم يروه عنه إلا رجل واحد انفرد بخبر، وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره، والله أعلم" [سنن الدارقطني 3/173]. ويُفهم منه أن الدارقطني يردُّ رواية مجهول العين، وهذا رأي أكثر المحققين [1-322/1، 30-376/3]. والذي يبدو لي - والله أعلم - أن الإمام الدارقطني يقبل رواية مجهول الحال والمستور، شأنه في ذلك شأن ابن خزيمة وابن حبان والبخاري وغيرهم، قال اللكنوي: "إن جهالة العين ترتفع برواية اثنين عنه، دون جهالة الوصف. هذا عند الأكثر، وعند الدارقطني جهالة الوصف أيضاً ترتفع بها" [33-248].

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للمجهول في سنن الدارقطني

أطلق الإمام الدارقطني وصف الجهالة على عدد من الرواة، وهم: عبد الله بن عبد الرحمن، رجل لم يُسمَّ، سمعان بن مالك، عبد الملك الكوفي، حماد بن المنهال، زياد بن عبد الله النخعي، أبو الوليد، رجل من أهل الكوفة من تقيف، عمر بن أبي عمر، أبو سعيد، أبو يزيد الضبي، يزيد بن بلال، عمرو بن عثمان، أبو الخصيب، أبو عبد الرحمن المدائني، ابن غيلان الثقفي، وأيوب بن محمد، وأبو نوح قراد بن غزوان، وأبو غطفان المرِّي، ومحمد ابن عطاء، وعبد الله بن أبي نجیح، وسعد بن إبراهيم، ومالك بن القعقاع، وصالح بن يحيى.

وقد رأيت أن القاعدة والنظرية التي وضعها في ارتفاع الجهالة، تطابقت على بعض الرواة، ولم تنطبق على آخرين؛ لهذا قسمت الرواة المجاهيل عنده إلى قسمين:

المطلب الأول: المجاهيل الذين انطبقت عليهم نظرية الجهالة

المثال الأول: ما أخرجه في كتاب الطهارة (باب الاستجاء)، من طريق موسى بن أبي إسحاق الأنصاري، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن رجل من أصحاب النبي ٣ من الأنصار، ... وذكر الحديث في الاستجاء بعظم أو روث أو جلد. وعقب عليه بقوله: "هذا إسناد غير ثابت، أيضاً عبد الله بن عبد الرحمن مجهول" [سنن الدارقطني 56/1: 8].

وقد انفرد موسى بن أبي إسحاق بالرواية عن عبد الله بن عبد الرحمن، أخرجه من طريقه الطحاوي [شرح معاني الآثار 123/1: 699]، والبيهقي [السنن الكبرى 110/1: 548]. فحكم الإمام الدارقطني على عبد الله بن عبد الرحمن بالجهالة، ووافقه في ذلك ابن الملقن [34-354/2]، وابن القطان [35-307/3]، والزَيْلَعِيُّ [36-220/1]. ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه هذه الرواية، دون التعريف به [37-135/8]. كأنه لا يعرفه، فهو مجهول العين؛ لا يُعرف إلا بهذا الاسم، فلم أجد له ترجمة في كتب الرجال. وقد وهم ابن حبان فقال في ترجمة موسى ابن أبي إسحاق: "يروى عن أبي طوالة، روى عنه عمرو ابن الحارث" [38-450/7]، وتبعه الحافظ ابن حجر [39-97/1]، لكنه أقرَّ الدارقطني في وصفه بالجهالة، وقال كالمعتزض على ابن حبان: "وزعم ابن حبان في ترجمة موسى بن أبي إسحاق من كتاب الثقات، أنه أبو طوالة" [30-308/3].

والصواب أن كنية أبي طوالة، لا يُعرف بها سوى عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصاري المدني [40-260/5]. وهو شخص آخر ثقة [41-219/15]، ومما يدل عليه، أن كل من ترجم له لم يذكر في تلاميذه موسى بن أبي إسحاق الأنصاري، كالإمام البخاري [42-130/5]، وابن أبي حاتم [37-94/5]، وابن عساكر [7-322/29]، والمزي [41-218/15].

المثال الثاني: ما أخرجه في كتاب الطهارة (باب ما روي من قول النبي ٣ الأذنان من الرأس)، من طريق عروة بن قبيصة، عن رجل من الأنصار، عن أبيه عن عثمان، ... وذكر الحديث. وعقب عليه بقوله: "وفي إسناده رجل مجهول، رواه عن أبيه عن عثمان" [سنن الدارقطني 104/1: 46].

أخرجه أحمد [المسند 485/1: 426]، وابن أبي شيبة [المصنف 295/1: 169]، كلاهما من طريق عروة بن قبيصة عن رجل من الأنصار به.

الجهالة بين النظرية والتطبيق في سنن الإمام الدارقطني

فيفهم مما سبق أن ابن قبيصة انفرد بالرواية عن هذا الرجل، وهو مبهم غير معروف، وكذا أبوه؛ فيحتمل أن يكون مجهول العين. ومما يُشعر أيضاً بوجود علاقة بين المبهم والمجهول عند الدارقطني، وكذا عند غيره من المحدثين [26-125].

وقد أشار أبو حاتم إلى رواية ابن قبيصة عن رجل عن أبيه عن عثمان دون أن يعرف بالرجل، ولا بأبيه [37-397/6].

المثال الثالث: ما أخرجه في كتاب الطهارة (باب طهارة الأرض من البول)، من طريق أبي بكر بن عيَّاش، عن سمعان بن مالك، عن أبي وائل، ... وذكر الحديث في الرجل الذي بال في المسجد. وعقب عليه بقوله: "سمعان مجهول" [سنن الدارقطني 1/131: 2].

وذكر في الرواية التي تليها أن يوسف بن موسى قال: "المُعَلَّى المالكي"، بدلاً من "سمعان". وأورد الحديث بطرقه، وذكر اختلاف الرواة في الاسم، فقيل: سمعان بن مالك، وقيل: المُعَلَّى بن سمعان الأَسَدِي، وقيل المُعَلَّى المالكي [43-80/5]. والصواب أنه سمعان ابن مالك، لأمر:

1_ أن الإمام الدارقطني ذكره بهذا الاسم في الرواية الأولى، ثم ذكر الحديث من طريق آخر، فيه "المُعَلَّى المالكي"، ونبّه على كون هذا الوهم وقع من يوسف بن موسى.

2_ أنه ذكره بهذا الاسم في المؤلف والمختلف [44-62/2].

3_ أن ابن أبي حاتم ذكره بذلك نقلاً عن أبي زُرْعَةَ، وقال: "حديث منكر، وسمعان ليس بالقوي" [37-316/4].

ووافق الدارقطني في تجهيل سمعان هذا، البيهقي [معرفة السنن والآثار 3/596: 5063]، وابن الجوزي [26/2-45]، والغسائي [39-46]، وعلاء الدين مغلطاي [47-567/1]، والذهبي [48-234/2]، وابن حجر [30-114/3]، والهيثمي [50-498/10]، والعيني [51-487/1]، والمباركفوري [52-389/1].

وقد انفرد أبو بكر بن عيَّاش بالرواية عن سمعان، أخرجه من طريقه الطحاوي [شرح معاني الآثار 1/14: 11]، والبزار [المسند 5/161: 1753]، وأبو يعلى [المسند 6/310: 3626]. فيكون سمعان بن مالك بهذا مجهول العين.

المثال الرابع: ما أخرجه في كتاب الحيض، من طريق حسَّان بن إبراهيم الكرماني، ثنا عبد الملك، سمعت العلاء، قال: سمعت مكحولاً، ... وذكر الحديث في مدة الحيض. وعقب عليه بقوله: "عبد الملك هذا رجل مجهول" [سنن الدارقطني 1/218: 60].

أخرجه من طريقه البيهقي [السنن الكبرى 1/326: 1615]، والطبراني [المعجم الكبير 8/129: 7586]، وابن الجوزي [التحقيق 1/260: 302]؛ فهو بذلك مجهول العين. وهو:

عبد الملك بن عمير الكوفي الحنائي [381/2-53، 373/2-54، 9/6-41]. وقد تبع الدارقطني على تجهيله البيهقي [السنن الكبرى 326/1]، وابن الجوزي [العلل المتناهية-383/1: 642]، والذهبي [89/1-55]، والزَيْلَعِيُّ [191/1-36]، وأبو الفضل العراقي [153/1-56]، ويدرُ الدين العيني [455/3-57]. وقال الهيثمي: "وفيه عبد الملك الكوفي عن العلاء بن كثير، لا ندري مَنْ هو" [622/1-50].

المثال الخامس: ما أخرجه في كتاب الحيض، من طريق محمد بن أحمد بن أنس الشامي، عن حماد بن المنهال البصري، عن محمد بن راشد، ... وذكر الحديث في مدة الحيض. وعقب عليه بقوله: "ابن منهال مجهول" [سنن الدارقطني 219/1: 61].

انفرد الشامي بالرواية عن حماد بن المنهال، أخرجه من طريقه ابن الجوزي [العلل المتناهية-384/1: 643]. وقد تبع الدارقطني على تجهيله ابن الجوزي [235/1-45]، وابن عبد الهادي [241/1-58]، والزَيْلَعِيُّ [192/1-36]، والذهبي [600/1-48، 190/1-49]، وعلاء الدين مغلطاي [918/1-47]، وابن حجر [353/2-30]، والعيني [455/3-57]، والمباركفوري [52-341/1].

المثال السادس: ما أخرجه في كتاب الطهارة (باب ذكر بيان المواقيت واختلاف الروايات في ذلك)، من طريق العباس بن ذريح، عن زياد بن عبد الله النخعي، قال: كُنَّا جُلُوسًا مَعَ عَلِيِّ، ... وذكر الحديث في مواقيت الصلاة. وعقب عليه بقوله: "زياد بن عبد الله النخعي مجهول؛ لم يرو عنه غير العباس بن ذريح" [سنن الدارقطني 251/1: 3].

انفرد العباس بن ذريح بالرواية عن زياد بن عبد الله النخعي، أخرجه من طريقه الحاكم [المستدرک 305/1: 690]، والطبراني [المعجم الأوسط 319/7: 7615]؛ فهو مجهول العين بذلك. وقد تبع الدارقطني على تجهيله ابن الجوزي [التحقيق 293/1]، والغسانی [85-46]، وابن عبد الهادي [265/1-58]، والذهبي [243/1-49]، والزَيْلَعِيُّ [246/1-36]، وابن حجر [30-495/2]. وقال ابن القطان: "وعلته الجهل بحال زياد بن عبد الله النخعي" [341/3-35].

ووثقه ابن حبان [256/4-38]، وسكت عنه أبو حاتم [536/3-37]، والبخاري [360/3-42]. وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه بعد احتجاجهما برواياته" [المستدرک 305/1]. فيشعر قوله هذا أنهما أخرجا له، وهذا وهم؛ لهذا تعقبه ابن حجر بقوله: "غلط الحاكم فزعم أن الشيخين أخرجا له" [495/2-30].

الجهالة بين النظرية والتطبيق في سنن الإمام الدارقطني

المثال السابع: ما أخرجه في كتاب الصلاة (باب ذكر قوله ٣: من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة)، من طريق عبد الله بن شداد، عن أبي الوليد، عن جابر بن عبد الله، ... وذكر الحديث في القراءة خلف الإمام. وعقب عليه بقوله: "أبو الوليد هذا مجهول" [سنن الدارقطني 325/1: 4].

انفرد عبد الله بن شداد بالرواية عن أبي الوليد، أخرجه من طريقه أبو يوسف [الأثار ص 23: 113]؛ فيكون بذلك مجهول العين. وأكد الدارقطني على تجهيل أبي الوليد [43-373/13]، وتبعه ابن الجوزي [العلل المتناهية 429/1]، والخطيب البغدادي [59-449/2]، والذهبي [48-350/4]، وابن حجر [30-228/6]، وقال ابن عبد البر: "أدخل بين عبد الله بن شداد وبين جابر أبو الوليد هذا، وهو مجهول لا يُعرف، وحديثه هذا لا يصح" [60-48/11]. ونقل ابن طاهر المقدسي عن أبي بكر ابن أبي داود قوله: "لا يُعرف" [61-352/2].

المثال الثامن: ما أخرجه في كتاب الصلاة (باب صفة الصلاة في السفر، والجمع بين الصلاتين)، من طريق عبد الله بن داود، عن رجل من أهل الكوفة من ثقف، عن جعفر ابن بُرقان، ... وعقب عليه بقوله: "فيه رجل مجهول" [سنن الدارقطني 394/1: 2].

انفرد عبد الله بن داود بالرواية عن الرجل الثَّقَفِيّ، أخرجه من طريقه البرّارُ [المسند 157/4: 1327]، وأبو نعيم [معرفة الصحابة 515/2: 1445]؛ فهو بذلك مجهول العين. وقال البرّارُ: "ولا نعلم أحداً سمى الشيخ الذي روى عنه عبدُ الله بن داود" [المسند 158/4]. وقال ابن رجب: "هذا رجلٌ لا يُعرفُ حاله بالكُفَّة، وقد وصفه بالجهالة جماعةً" [62-11/3]. وقال الهيثمي: "فيه رجل لم يُسمَّ" [50-371/2].

المثال التاسع: ما أخرجه في كتاب الصلاة (باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى)، من طريق بَقِيَّة، عن عمر بن أبي عمر، عن مكحول، ... وذكر الحديث فيمن نسي صلاة وهو في أخرى. وعقب عليه بقوله: "عمر بن أبي عمر مجهول" [سنن الدارقطني 421/1: 1].

انفرد بَقِيَّةُ بن الوليد بالرواية عن عمر بن أبي عمر الكَلَاعِي الحِمِيرِي الدَّمَشَقِيّ، أخرجه من طريقه البيهقي [السنن الكبرى 222/2: 3321]؛ فهو مجهول العين. وتبع الدارقطني في تجهيله ابنُ الملقن [34-78/4]، وابنُ طاهر المقدسي [63-368/1]، وابنُ حجر [64-650/1].

وقال ابنُ عدي: "ليس بالمعروف حدث عنه بَقِيَّة، منكر الحديث عن الثقات، مجهول، ولا أعلم يروي عنه غير بَقِيَّة، كما يروي عن سائر المجهولين" [54-22/5]، وذكره ابنُ الجوزي في عداد الضعفاء والمتروكين [45-213/2]، وقال: "بقية كان مُدلساً يروي عن الضعفاء والمجاهيل، رواه عن عمر بن أبي عمر، وهو مجهول" [العلل المتناهية 92/1]. وقال الذهبي: "منكر الحديث" [48-215/3]. وقد تواترت في حقه عبارة: "وهو من مشايخ بقية المجهولين، ورواياته منكورة"،

عن كثير من المحدثين، منهم: البيهقي [السنن الكبرى 77/6]، وابن الجوزي [التحقيق 206/2]، وابن عبد الهادي [37/3-58]، والزَيْلَعِيُّ [59/4-36]، وابن حجر [27-416].

المثال العاشر: ما أخرجه في كتاب الصلاة (باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه)، من طريق عُتْبَةَ بنِ يَقْظَانَ، عن أبي سعيد، عن مكحول، ... وذكر الحديث فيمن يُصَلَّى معه أو عليه. وعقب بقوله: "أبو سعيد مجهول" [سنن الدارقطني 57/2: 8].

انفرد عُتْبَةُ بنِ يَقْظَانَ بالرواية عن أبي سعيد، أخرجه من طريقه ابن ماجه [السنن 488/1: 1525]، وابن الجوزي [العلل المتناهية 422/1: 720]. وتبع الدارقطني على تجهيله ابن الجوزي [العلل المتناهية 425/1]، وابن المُقَنَّ [461/4-34]، والذهبي [787/2-49]. وقال علاء الدين مغلطاي: "أبو سعيد لا يُعرف حاله، ولم نر له راوياً غير عتبة" [1246/1-47]. وهذا يؤكد أنه مجهول العين.

المثال الحادي عشر: ما أخرجه في كتاب الصيام (باب القبلة للصائم)، من طريق زيد بن جُبَيْرٍ، عن أبي يزيد الضَّبِّي، عن ميمونة بنت سعد، ... وذكر الحديث في قبلة الصائم. وعقب عليه بقوله: "أبو يزيد الضَّبِّي ليس بمعروف" [سنن الدارقطني 184/2: 18].

انفرد زيد بن جُبَيْرٍ بالرواية عن أبي يزيد الضَّبِّي، أخرجه من طريقه أحمد [المسند 597/45: 27625]، وابن ماجه [السنن 538/1: 1686]، والطحاوي [شرح معاني الآثار 88/2: 3110]، وابن الجوزي [التحقيق 89/2: 1091]؛ وهذا يؤكد أنه مجهول العين كما قصد الدارقطني. وتبعه في تجهيله ابن الجوزي [العلل المتناهية 543/2]، وابن عبد الهادي [311/2-58]، وسكت عنه أبو حاتم [459/9-37]، والبخاري [42-81/9]. بيّد أن الإمام البخاري قال في موضع آخر: "لا أعرف اسمه، هو رجل مجهول" [65-117]. وقال الطحاوي: "رجل لا يُعرف" [شرح معاني الآثار 89/2]. وجهله الذهبي [48-588/4]، وابن حجر [684-27]، والخزرجي [463-66]. وقد عرّف أبو يزيد بأنه أيوب بن أبي خالد الضَّبِّي [67-940، 68-129/8]، والصواب أنه الضَّبِّي بكسر الصاد والنون المشددة [44-102/2، 69-231/5، 70-859/3، 27-684].

المثال الثاني عشر: ما أخرجه في كتاب الصيام (باب السواك للصائم)، من طريق عبد الصمد بن النُّعْمَان، ثنا أبو عمر القَصَّار كَيْسَانَ، عن يزيد بن بلال، عن علي، ... وذكر الحديث في السواك للصائم. وعقب عليه بقوله: "كيسان أبو عمر ليس بالقوي، ومن بينه وبين علي غير معروف - وهو يزيد بن بلال -" [سنن الدارقطني 204/2: 8].

الجهالة بين النظرية والتطبيق في سنن الإمام الدارقطني

انفرد كيسان بالرواية عن يزيد، أخرجه من طريقه البزار [المسند 82/6: 2137]، والبيهقي [السنن الكبرى 274/4: 8596]، وابن الجوزي [التحقيق 89/2: 1091]. وهو: يزيد بن بلال بن الحارث الفزاري، مجهول العين.

وقد تبعه في تجهيله البيهقي [معرفة السنن والآثار 323/6]، وابن الملقن [34-708/5]، والذهبي [420/4-48]، وسكت عنه أبو حاتم [37-254/9]، والبخاري [42-323/8]، وذكره ابن الجوزي في عداد الضعفاء والمتروكين [45-207/3]، وقال ابن عدي: "فيه نظر" [54-279/7]، وقال ابن حبان: "منكر الحديث، يروي عن علي ما لا يشبه حديثه، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وإن اعتبر به معتبر فيما وافق الثقات من غير أن يحتج به، لم أر بذلك بأساً" [19-105/3]، وقال ابن حجر: "ضعيف" [27-600].

المثال الثالث عشر: ما أخرجه في كتاب الصيام (باب طلوع الشمس بعد الإفطار)، من طريق يحيى بن أبي كثير، عن عمرو بن عثمان، عن ابن عباس، ... وذكر الحديث في قضاء الصوم. وعقب عليه بقوله: "عمرو بن عثمان مجهول" [سنن الدارقطني 208/2: 20]. لم أعثر له على ترجمة في كتب الرجال، وكذا لم يذكر حديثه هذا إلا عند الدارقطني؛ مما يؤكد أنه مجهول العين كما وصفه الدارقطني. وقد تبعه في تجهيله الذهبي [48-281/3]، [49-487/2]، وابن حجر [30-371/4].

المثال الرابع عشر: ما أخرجه في كتاب النكاح، من طريق خالد بن الوضاح، عن أبي الخصيب، عن هشام، ... وذكر الحديث في صحة عقد النكاح. وعقب عليه بقوله: "أبو الخصيب مجهول، واسمه نافع بن ميسرة" [سنن الدارقطني 224/3: 19].

انفرد خالد بن الوضاح بالرواية عن أبي الخصيب، ولم أعثر على من ترجم له، أو أخرج حديثه هذا سوى الإمام الدارقطني، ما يعني أنه مجهول العين كما قال الدارقطني.

وقد تبعه في تجهيله ابن الجوزي [49-157/3]، وابن عبد الهادي [58-145/3]، والذهبي [48-242/4]، والزَيْلَعِيُّ [36-187/3]، وابن الملقن [34-581/7]، وابن حجر [30-145/6]، [64-125/3].

المثال الخامس عشر: ما أخرجه في كتاب الأفضية والأحكام وغير ذلك (باب في المرأة تقتل إذا ارتدت)، من طريق محمد بن عبد الملك الواسطي، عن الأعمش. ثم رواه من طريق محمد بن عبد الملك، عن أبي عبد الرحمن المدائني، عن الأعمش، ... وذكر الحديث في جواز شهادة القابلة. وعقب عليه بقوله: "محمد بن عبد الملك لم يسمعه من الأعمش بينهما رجل مجهول" [سنن الدارقطني 232/4: 100].

انفرد محمد بن عبد الملك بالرواية عن أبي عبد الرحمن المدائني، أخرجه من طريقه البيهقي [السنن الكبرى 151/10: 21048]، والخطيب البغدادي [تاريخ بغداد 402/14]. وهذا يؤكد أنه مجهول العين كما حكم عليه الإمام الدارقطني، وقد تبعه في تجهيله البيهقي [السنن الصغرى 93/9]، والزيلعي [264/3-36].

المطلب الثاني: المجاهيل الذين لم تنطبق عليهم نظرية الجهالة

المثال الأول: ما أخرجه في كتاب الطهارة (باب الوضوء بالنيذ)، من طريق أبي سلام، عن فلان بن غيلان التقي، أنه سمع عبد الله بن مسعود t، ... وذكر الحديث في الوضوء بالنيذ ليلة الجن. وعقب عليه بقوله: "الرجل التقي الذي رواه عن ابن مسعود مجهول، قيل: اسمه عمرو، وقيل: عبد الله بن عمرو بن غيلان" [سنن الدارقطني 18: 78/1].

أخرجه ابن جرير الطبري من طريق يحيى بن أبي كثير [التفسير 137/22]، والبيهقي من طريق أبي سلام [السنن الكبرى 9/1: 27]، كلاهما عن عبد الله بن عمرو بن غيلان به؛ ما يعني أنه لم ينفرد أبو سلام بالرواية عن ابن غيلان، وإنما تابعه يحيى بن أبي كثير، وبذلك اضطربت القاعدة عند الدارقطني في وصف هذا الراوي بالجهالة، إلا إذا قصد جهالة الحال، وهو الصواب في الحكم على ابن غيلان هذا.

وقد حكم عليه بذلك أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان [71-550/1، 37-325/9]، وابن عبد الهادي [72-32]، والذهبي [48-364/3]، وأبو الفضل العراقي [56-137]، وابن حجر [30-454/4].

المثال الثاني: ما أخرجه في كتاب الطهارة (باب ما روي في لمس القبل والدبر والذكر والحكم في ذلك)، من طريق عبد الحميد بن جعفر، عن أيوب بن محمد، عن قيس ابن طلق، ... وذكر الحديث في الوضوء من مس الفرج. وعقب عليه بقوله: "أيوب مجهول" [سنن الدارقطني 149/1: 18].

لم يثبت هذا التعقيب من الإمام الدارقطني في بعض النسخ الخطية [73]، بيد أنه مثبت في المطبوع، ومما يؤكد صحة هذا التعقيب، أن الذهبي [48-292/1]، وابن حجر [30-487/1]، نقلاه عنه. ثم إن هذا الراوي ليس بمجهول جهالة عين؛ لأنه روى عنه جماعة، قال أبو حاتم: "روى عنه عبد الحميد بن جعفر، وسهل بن بكار، وأبو علي الحنفي" [37-257/2]، وقال الذهبي: "روى عنه حبان بن هلال، وعمر بن يونس"، وتبعه ابن حجر [30-487/1]. ومعلوم أنه برواية اثنين ترتفع جهالة العين عن الراوي-وهذا ما أكده الدارقطني سابقاً-، فكيف وقد روى عنه هذا العدد.

الجهالة بين النظرية والتطبيق في سنن الإمام الدارقطني

أما إن أراد به جهالة الحال، فقد قال أبو حاتم: "لا بأس به" [257/2-37]، وقال ابن معين: "ليس بشئ" [67-74]، وقال أبو زرعة: "منكر الحديث" [528/2-75]، وقال العقيلي: "يهم في بعض حديثه" [340/1-76]، وقال ابن حبان: "كان قليل الحديث، ولكنه خالف الناس في كل ما روى، فلا أدري أكان يتعمد، أو يقلب وهو لا يعلم" [166/1-19]. وضعفه الدارقطني في موضع آخر [السنن 243/2].

ووافق الدارقطني في تجهيله علاء الدين مغلطاي، فقال: "لا أعرفه" [436/1-47]، وقال البخاري في ترجمة أيوب بن محمد العجلي أبو الجمل: "وروى عبد الحميد ابن جعفر، عن أيوب بن محمد، عن قيس بن طلق، فلا أدري هو هذا أم لا" [423/1-42]. وقال ابن عدي: "وأبو الجمل لا أعرف له كثير شيء، وهو معروف بهذين الحديثين" [356/1-54]، ولم يذكر حديثه في مس الفرج عن قيس بن طلق، مما يُشعر بأنه لا يعرفه، وإنما قصد بأبي الجمل رجلاً آخر. والصواب أنه: أبو سهل أو أبو الجمل العجلي اليمامي. جزم به ابن الجوزي [التحقيق 183/1]، وابن عبد الهادي [157/1-58]، والزيّلي [61/1-36]، والذهبي [292/1-48]، وابن حجر [487/1-30]، ويدرُ الدين العيني [425/1-47]. وهو ضعيف الحديث، غير مشهور بكثرة الرواية.

المثال الثالث: ما أخرجه في كتاب الصلاة (باب الحث لجار المسجد على الصلاة فيه إلا من عذر)، من طريق عباس بن محمد الدوري، ثنا قراد، عن شعبة، ... وذكر الحديث فيمن سمع النداء. وعقب عليه بقوله: "قراد شيخ من البصريين مجهول" [سنن الدارقطني 420/1: 5]. ذكر هذا التعقيب من الإمام الدارقطني بتجهيل قراد في بعض النسخ، وهو خطأ [73]؛ لأن قراداً هذا هو: أبو نوح عبد الرحمن بن عزوان، وهو رجل ثقة مشهور.

وقد عدّه الإمام المزني في رجال الكتب الستة [335/17-41]، وأخرج له البخاري حديثاً [الجامع الصحيح 47/7: 5276]؛ لهذا يترجّح أن هذا التعليق عليه ليس من السنن؛ إذ لا يُعقل أن يخفى على الإمام الدارقطني، قال الحافظ ابن حجر: "قراد عن شعبة، وعنه عباس الدوري، وقع في الدارقطني خير بهذا الإسناد، وقال فيه: قراد شيخ من المصريين مجهول، كذا في بعض النسخ، وهو من العجائب؛ فإن قراداً هذا هو: أبو نوح، واسمه عبد الرحمن بن عزوان، وهو مشهور من رجال التهذيب، ولا أظن مثله يخفى على الدارقطني" [391/6-30]، ويشهد لهذا القول أن الإمام الدارقطني وثقه [236-77]. وقد أخرج البيهقي الحديث من طريق العباس الدوري عن قراد به [السنن الكبرى 57/3: 5137]. ولم ينفرد العباس بن محمد الدوري بالرواية عن قراد، بل شاركه في الرواية عنه أحمد ابن حنبل [المسند

[467/9: 5652]، وأبو بكر بن أبي شيبة [المصنف 350/10: 30199]، ومحمدُ ابن عبد الله المُخَرَّمِيُّ [تهذيب الآثار 173/1: 276]، ومحمدُ بن رافع [سنن أبي داود 279/1: 5846]، ومحمدُ بن الحسين بن إِشْكَابٍ [صحيح ابن حبان 157/13: 5846]، وغيرهم؛ ما يعني انتفاء جهالة العين وارتفاعها عنه. وقد وثَّقه ابنُ سعد [78-335/7]، وابنُ حَبَّان [38-375/8: 13956]، وابنُ حجر [27-348]، وقال ابنُ أبي حاتم: سألتُ أبي عن فَرَادِ أبي نوح؛ فقال: "صدوق" [37-274/5]. وقال ابنُ مَعِين: "ليس به بأس" [74-192]، وقال الذهبيُّ: "كان يحفظ، وله مناكير" [49-384/2].

المثال الرابع: ما أخرجه في كتاب الصلاة (باب الإشارة في الصلاة)، من طريق يعقوب بن عتبة، عن أبي غَطَفَانَ، عن أبي هريرة، ... وذكر الحديث في الإشارة في الصلاة. وعقب عليه بقوله: "قال لنا ابنُ أبي داود: أبو غَطَفَانَ هذا رجل مجهول" [سنن الدارقطني 83/2: 2]. انفرد يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأَخْسَنَس برواية هذا الحديث عن أبي غَطَفَانَ، أخرجه من طريقه البَزَّارُ [المسند 433/2: 8416]، والبيهقيُّ [السنن الكبرى 262/2: 3555]، وابنُ الجوزي [التحقيق 413/1: 565]. بيِّد أنه لم ينفرد بالرواية عنه في غيره من الأحاديث؛ فهو من رجال مسلم، روى عنه عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع، وعمر بن حمزة [صحيح مسلم 274/1: 357]، ومحمد بن زيد بن مهاجر، وإسماعيل ابن أمية [51-350/5]. وقد تبع الإمامُ الدارقطنيُّ على تجهيله لأبي غَطَفَانَ البيهقيُّ [معرفة السنن والآثار 180/3]، وابنُ الجوزي [45-236/3]، وابنُ رجب [62-531/6]، والذهبيُّ [55-181/1]، وعلاءُ الدين مغلطاي [47-1679].

وناقش ابنُ القَطَّان من زعم بأن أبا غَطَفَانَ هذا هو: المرِّي، واعترض على تجهيله، بقوله: "هذا تخليط؛ فإن أبا غَطَفَانَ بن طريف المرِّي، ثقة، معروف بالرواية عن أبي هريرة ... والصحيح: أنه أبو غَطَفَانَ، عن أبي هريرة، غير موصوف بأنه المرِّي، فيكون مجهولاً؛ إذ لم يثبت أنه المرِّي، وأما بعد ثبوت أنه هو، فلا سبيل لتجهيله" [35-318/5]. وتعقبه ابنُ عبد الهادي بقوله: "وذكر ابنُ القَطَّان: أن راوي هذا الحديث غير المرِّي، لا يُعرف، وليس كما قال" [58-432/1]. وقال الذهبي: "أبو غَطَفَانَ عن أبي هريرة، ليَّنه الدارقطنيُّ، وهو نكرةٌ إن لم يكن المرِّي الذي خرَّج له مسلم" [49-801/2]. وقول الذهبي هذا يشعر بأنه شخص آخر، لكنه جزم في موضع آخر بأنهما واحد، فقال: "أبو غَطَفَانَ عن أبي هريرة، لا يُدرى من هو، قال الدارقطنيُّ: مجهول، والظاهرُ أنه أبو غَطَفَانَ بن طريف المرِّي، فما هو بمجهول، قد وثَّقه غيرُ واحد" [48-561/4].

الجهالة بين النظرية والتطبيق في سنن الإمام الدارقطني

وتعقبه ابن حجر بقوله: "ويُبعدُ هذا الظاهرُ أن مثل الدارقطني لا يخفى عليه حال المرّي، وقد جزم بأن هذا مجهول" [90/7-30].

وناقش بدرُ الدين العيني المسألة، وأثبت أنه المرّي، واعترض على من جهّله، مؤكداً أنه ثقة [211/4-79]، وهذا ما أكده أيضاً ابن التُّركماني، فقال: "حكى عن ابن أبي داود أن أبا غطفان مجهول، قلت: ابنُ أبي داود متكلّمٌ فيه، وأما أبو غطفان فمعروف، أخرج له مسلمٌ في صحيحه، وروى عنه جماعة، ووثقه ابنُ معين وغيره" [261/2-80]، وأكد البيهقي أنه أبو غطفان المرّي [السنن الكبرى 262/2].

وهو الصواب؛ فقد وثقه ابنُ معين [191/3-81]، وابنُ حبان [567/5-38]، والذهبي [82-450/2]، وابنُ حجر [664-27].

المثال الخامس: ما أخرجه في كتاب الزكاة (باب زكاة الحلي)، من طريق عبيد الله ابن أبي جعفر، أن محمد بن عطاء أخبره، عن عبد الله بن شداد، ... وذكر الحديث في زكاة الحلي. وعقب عليه بقوله: "محمد بن عطاء هذا مجهول" [سنن الدارقطني 105/2: 1].

انفرد عبيد الله بن أبي جعفر برواية هذا الحديث عن محمد بن عطاء، أخرجه من طريقه أبو داود [السنن 4/2: 1567]، والبيهقي [السنن الكبرى 139/4: 7798]، والحاكم [المستدرک 547/1: 1437]. بينما روى عنه جماعة غير هذا الحديث، منهم: أسامة بن زيد الليثي، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان، وعبد الحميد بن جعفر الأنصاري، وعمرو بن يحيى بن عمارة المازني، ومحمد بن إسحاق ابن يسار، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وغيرهم [41-211/26]. وتبع الدارقطني في تجهيله ابنُ الجوزي [85/3-45]، وابنُ عبد الهادي [58-214/2]، والذهبي [614/2-49]. ونقل البيهقي تجهيل الدارقطني ثم تعقبه بقوله: "هو محمد بن عمرو بن عطاء، وهو معروف" [السنن الكبرى 139/4: 7798]. وكذا تعقبه ابنُ القطان بقوله: "والدارقطني جهل من إسناده رجلاً اتفق أن نسب إلى جدّه، فخفي عليه أمره، فضعف الحديث من أجله، فتبعه أبو محمد -عبد الحق- على ذلك، ولم يضع فيه نظراً ... ومحمد بن عطاء هذا، هو: محمد بن عمرو بن عطاء، أحد الثقات" [367/5-35]. وهذا التعقب من ابن القطان للدارقطني، أورده ابنُ حجر [284/5-30]، وبدرُ الدين العيني [229/6-79]، وأيداه، وهو الصواب؛ لأنه ثقة، وثقه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان [29/8-37]، وابنُ حبان [368/5-38]، وابنُ حجر [499-27].

لكنَّ ابنَ القَطانِ وَهَمَ في ذِكرِ متابِعةِ أبيِ مُحَمَّدِ عبدِ الحَقِّ الأَشبيليِّ -فيِ أحكامِه- للدارقِطَنيِّ، وتبعه في ذلك الوهم بدرُّ الدينِ العينيِّ؛ إذ لم يُتابعه عبدُ الحَقِّ في تجهيلِ مُحَمَّدِ ابنِ عمرو بنِ عطاء، ولم يذِكرِ الحديثَ أصلاً في أحكامِه.

ومما سبق يتبين أن مُحَمَّدَ بنِ عطاء ليس بمجهول، لا جهالة عين ولا جهالة حال، وعليه فقد اضطربت نظرية الجهالة عند الدارقطني من خلال وصف الجهالة لهذا الراوي.

المثال السادس: ما أخرجه في كتاب الصيام (باب تبييت النية من الليل وغيره)، من طريق ليث، عن عبد الله، عن مجاهد، ... وذكر الحديث في صيام التطوع. وعقب عليه بقوله: "عبد الله هذا ليس بالمعروف" [سنن الدارقطني 177/2: 23].

انفرد ليث برواية هذا الحديث عن عبد الله، أخرجه من طريقه ابنُ أبي شيبَةَ [المصنف 31/3: 9198]، والطَّبْرانيُّ [المعجم الأوسط 137/7: 7095]. بينما روى عنه جماعةٌ منهم: إبراهيم بن نافع المكي، وإسماعيل بن عُلَيَّة، ورواح بن القاسم، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، وعمر بن أبي سليمان، وعمرو بن شعيب، وهشام الدستوائي، وغيرهم [41-216/16].

وقد ساق الدارقطني طرقَ الحديثِ كُلِّها، وذكر أن هذا الطريق عن ليث بن أبي سليم، عن عبد الله بن أبي نَجِيح، عن مجاهد [43-163/15]، ومما يؤكد أيضاً أن ليثاً هذا، هو: ابنُ أبي سليم، وأن عبد الله، هو: ابنُ أبي نَجِيح، أنه جاء معرّفًا بهما عند الطَّبْرانيِّ [المعجم الأوسط 137/7]، ما يعني أن الدارقطنيَّ جانبه الصوابُ في تجهيلِ هذا الراوي، سواء جهالة عين أو جهالة حال. وقد وثَّقه ابنُ المديني [82-97]، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان [37-203/5]، وابنُ حبان [38-5/7]، وابنُ حجر [27-326].

المثال السابع: ما أخرجه في كتاب الحدود والديات وغيره، من طريق يونس بن يزيد، عن سعد بن إبراهيم، عن أخيه المِسور، عن عبد الرحمن بن عوف، ... وذكر الحديث في السارق لا يغرم إذا أقيم عليه الحد. وعقب عليه بقوله: "سعد بن إبراهيم مجهول" [سنن الدارقطني 182/3: 297]. انفرد يونس بن يزيد برواية هذا الحديث عن سعد بن إبراهيم، أخرجه من طريقه النَّسائيُّ [السنن 92/8: 4984]، والبيهقيُّ [السنن الكبرى 277/8: 17745]، والطَّبْرانيُّ [المعجم الأوسط 110/9: 9274]، والطَّبْرانيُّ [تهذيب الآثار 102/1: 132]، والبيزاريُّ [المسند 267/3: 1059]. وتبع الدارقطنيُّ في تجهيله ابنُ الجوزي [التحقيق 336/2]، والغَسَّانيُّ [285-46]، وابنُ القَطانِ [35-71/3]، والزَيْلعيُّ [36-375/3]، وقال أبو نُعَيْمٍ: "لم يروه عن سعد إلا يونس" [حلية الأولياء 322/8]. لكن يونس بن يزيد لم ينفرد بالرواية عنه في غيره من الأحاديث، فقد روى

الجهالة بين النظرية والتطبيق في سنن الإمام الدارقطني

عنه أيوب السخنياني، وحماد بن زيد، وحماد ابن سلمة، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، وغيرهم [51/4-42].

وهو: أبو إبراهيم سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري المدني، ترجم له البخاري [51/4-42]، والمزي [242/10-41]، وابن حجر [402/3-40]؛ ما يعني أنه ليس بمجهول العين ولا بمجهول الحال، كما وصفه الدارقطني، بل هو راوٍ معروف، وثقه ابن معين [206/3-81]، وأبو حاتم [79/4-37]، وابن حبان [375/6-38]، وابن حجر [230-27]. وأكرر البيهقي أن يكون سعد بن إبراهيم هذا هو أخ للمسور، فقال: "فإن كان سعد هذا: ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن ابن عوف، فلا نعرف بالتواريخ له أماً معروفاً بالرواية، يُقال له: المسور، ولا يثبت للمسور الذي يُنسب إليه سعد بن محمد بن المسور بن إبراهيم سماع من جدّه عبد الرحمن بن عوف، ولا رؤية فهو منقطع" [السنن الكبرى 277/8]، وقال في موضع آخر: "وإن كان غيره فلا نعرفه، ولا نعرف أخاه" [معرفة السنن والآثار 404/12]. والصواب أن سعد بن إبراهيم أخ للمسور بن إبراهيم [298/8-37]، [578/27-41]، [113/4-48]، [21/3-30]، [136/10-40].

المثال الثامن: ما أخرجه في كتاب الأشربة وغيرها، من طريق أبي إسحاق الشيباني، عن مالك ابن القعقاع، قال سألت ابن عمر، ... وذكر الحديث في النبيذ. وعقب عليه بقوله: "كذا قال: مالك بن القعقاع، وقال غيره عن عبد الملك بن نافع بن أخي القعقاع، وهو رجل مجهول" [سنن الدارقطني 262/4: 83].

أخرجه النسائي [السنن 324/8: 5695]، وابن أبي شيبة [المصنف 480/7: 24269]، والبيهقي [السنن الكبرى 305/8: 17899]، والطحاوي [شرح معاني الآثار 219/4: 5992]، جميعهم من طريق أبي إسحاق الشيباني، عن مالك بن القعقاع به. ولم ينفرد بالرواية عنه، فقد تابعه العوام بن حوشب، أخرجه من طريقه النسائي [السنن 323/8: 5694]. وروى عنه أيضاً إسماعيل بن أبي خالد، وحصين بن عبد الرحمن، وقرّة العجلي، وليث بن أبي سليم [378/6-40].

وقد سبق الدارقطني في تجهيله أبو حاتم بقوله: "شيخ مجهول لم يرو إلا حديثاً واحداً، قطع الشيباني ذلك الحديث فجعله حديثين، لا يثبت حديثه، منكر الحديث" [565/1-71]. وكذا النسائي بقوله: "عبد الملك بن نافع ليس بالمشهور، ولا يُحتج بحديثه" [السنن 324/8: 5695].

وتبعهم ابن الجوزي [152/2-45]، والمزي [480/5-84]، وابن عبد الهادي [481/3-58]، والزبلي [308/4-36]، والذهبي [305/2-55]، وابن حجر [365-27]، [252/2-39]. وقال البيهقي: "فهذا حديث يُعرف بعبد الملك بن نافع هذا، وهو رجل مجهول، اختلفوا في اسمه واسم

أبيه، فقيل: هكذا، وقيل: عبد الملك بن القعقاع، وقيل: ابن أبي القعقاع، وقيل: مالك بن القعقاع" [السنن الكبرى 305/8]. قلت: وهذا هو منشأ التجهيل. وقد ضعّفه ابنُ عَدِي [54-306/5]، والعقيليُّ [36/3-76]، وقال ابنُ حبان: "لا يحل الاحتجاج به بحال" [19-132/2].

المثال التاسع: ما أخرجه في كتاب الأشربة وغيرها (باب الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك)، من طريق ثور بن يزيد، عن صالح بن يحيى بن المقدام، عن أبيه، عن جده، ... وذكر الحديث في لحوم الخيل والبغال. وعقب عليه بقوله: "قال موسى بن هارون: لا يُعرف صالح بن يحيى ولا أبوه إلا بجده، وهذا حديث ضعيف" [سنن الدارقطني 287/4: 62].

أخرجه أحمدُ [المسند 18/28: 16817]، وأبو داود [السنن 413/3: 3792]، والنسائيُّ [السنن 202/7: 4331]، والطحاويُّ [شرح معاني الآثار 10/4: 5937]، أربعتهم من طريق ثور بن يزيد عن صالح، ولم ينفرد برواية هذا الحديث عنه، فقد تابعه أبو سلمة سليمان بن سليم، عن صالح به، أخرجه من طريقه أبو داود [السنن 419/3: 3808]، والطبرانيُّ [المعجم الكبير 110/4: 3828]. وروى عنه غيره أيضاً سعيدُ بن غزوان، ويحيى ابن جابر الطائي، ويزيدُ بن جبير الشامي [105/13-41، 357/4-40].

ونقل البيهقيُّ كذلك عن موسى بن هارون قوله هذا [معرفة السنن والآثار 95/14، والسنن الصغرى 312/8]، وتبعه—ما ابنُ الجوزي [51/2-45]، وابنُ عبد الهادي [393/3-58]، وقال ابن حزم: "أما حديث صالح يحيى بن المقدام بن معد يكره فهالك؛ لأنه مجهولون كلهم، ثم فيه دليل الوضع؛ لأن فيه عن خالد بن الوليد t قال: غزوت مع النبي r خبير، وهذا باطل؛ لأنه لم يُسلم خالدٌ إلا بعد خبير بلا خلاف" [408/7-85]. وقال البخاري: "صالح بن يحيى بن المقدام بن معدي كرب الكندي الشامي، عن أبيه روى عنه ثور وسليمان بن سليم، فيه نظر" [292/4-42]، وضعفه العقيليُّ [206/2-76]، وليّنه ابنُ حجر [274-27]. وخالفهم ابنُ حبان فوثقه، لكنه قال: "يُخطئ" [459/6-38].

الخاتمة

لعل من المفيد استخلاص أهم النتائج التي تمخض عنها هذا البحث، المتعلقة بنظرية الجهالة عند الإمام الدارقطني في سنته، وهي:

أولاً: كشفت هذه الدراسة عن المكانة العلمية للإمام الدارقطني، ومنزلته بين أئمة الحديث، خاصة علماء العلل والرجال منهم، وأظهرت أن منهجه في التعليل متكامل ودقيق؛ لكونه يقوم على معرفته بملابسات الروايات، وأحوال رواتها، واستقراء تام لكل ما يتعلق بذلك.

الجهالةُ بينَ النظريةِ والتطبيقِ في سُنَنِ الإمامِ الدَّارِقُطَنِيِّ

ثانياً: ينبغي أن يفهم كلامُ الإمامِ الدارقطني حول معاني بعض المصطلحات، ويُنظر إليه من خلال فهم نصوصه وتوضيحاته في ضوء تطبيقاته العملية، وهذه القاعدة تدرج على أغلب أقوال المتقدمين من المحدثين والنقاد.

ثالثاً: إن صناعة المحدثين -خاصة المتقدمين منهم- في مصنفاتهم لا زالت بحاجة لمزيد من الدراسة والعناية، وإمطاة اللثام عما اكتنفها من الغموض، والتعرف على مصطلحاتهم النقدية ومرادهم فيها، من خلال دراسة تطبيقية لصناعاتهم المتعلقة بأسانيد الأحاديث ومتونها.

رابعاً: إن أحكامه التي أطلقها على بعض الرواة بالجهالة، تعارضت مع القاعدة التي وضعها في هذا الباب -التي سبق ذكرها- حيث بلغت الشواهد التي تمت دراستها في هذا البحث -بتوفيق الله تعالى- أربعة وعشرين شاهداً من الرواة.

ومن خلال الدراسة تبين أنه حكم على الرواة الآتية أسماؤهم بالجهالة، رغم ارتفاعها عنهم بحسب القاعدة التي وضعها، وهم: ابن غيلان، وأيوب بن محمد، وأبو نوح قراد بن غزوان، وأبو غطفان المرِّي، ومحمد بن عطاء، وعبد الله بن أبي نجیح، وسعد بن إبراهيم، ومالك بن الققعاع، وصالح بن يحيى.

مما يدل على اضطراب تطبيقاته للنظرية التي ذكرها في ارتفاع الجهالة عن الراوي برواية اثنين عنه، إلا أن يكون قصد جهالة الحال، وهذا مستبعد؛ لأن أكثر المحدثين - ومنهم الدارقطني - إنما يُريدون بالجهالة عند إطلاقها جهالة العين وليس الحال أو الوصف.

وعلى فرض أنه قصد جهالة الحال أو الوصف بهؤلاء الرواة، فإن منهجه ارتفاع جهالة الوصف برواية اثنين كما الحال في جهالة العين. قال اللكنوي: "إن جهالة العين ترتفع برواية اثنين عنه، دون جهالة الوصف. هذا عند الأكثر، وعند الدارقطني جهالة الوصف أيضاً ترتفع بها" [33-248].

وصل اللهم على سيدنا محمد، وعلى آله، وأصحابه الكرام

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع:

- 1_ السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيـث شرح ألفية الحديث. الطبعة الثانية، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، (1968).
- 2_ السمعاني، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور، الأنساب. تحقيق عبد الله عمر البارودي، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، (1988).
- 3_ الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله. معجم البلدان. دار صادر، بيروت.

- 4_ الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء. تحقيق محب الدين العمروي، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، (1996).
- 5_ ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، البداية والنهاية. الطبعة الرابعة، تحقيق أحمد عبد الوهاب فتيح، دار الحديث، القاهرة، (1997).
- 6_ الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد. الطبعة الأولى، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (2001).
- 7_ ابن عساکر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ دمشق. الطبعة الأولى، تحقيق محب الدين العمروي، دار الفكر، بيروت، (1996).
- 8_ ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان. الطبعة الأولى، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت (1971).
- 9_ السبكي، أبو نصر تاج الدين بن علي بن عبد الكافي، طبقات الشافعية الكبرى. الطبعة الأولى، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، دار هجر، (1413هـ).
- 10_ ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، (1358هـ).
- 11_ العكري، عبد الحي بن أحمد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب. الطبعة الأولى، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ومحمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، (1406هـ).
- 12_ ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح. تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، (1986م).
- 13_ حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. الطبعة الأولى، مكتبة المتنى، بيروت.
- 14_ العمري، أكرم ضياء، بحوث في تاريخ السنة. الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 15_ الزهراني، محمد بن مطر، علم الرجال. الطبعة الثالثة، دار المنهاج، الرياض، (1431هـ).
- 16_ الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في علم الرواية. تحقيق أبي عبد الله الدسوقي وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- 17_ ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين الحنبلي، شرح علل الترمذي. الطبعة الأولى، تحقيق نور الدين عتر، دار الملاح، (1978م).
- 18_ عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث. الطبعة الثالثة، دار الفكر، دمشق، (1997م).

الجهالة بين النظرية والتطبيق في سنن الإمام الدارقطني

- 19_ ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان التميمي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. الطبعة الأولى، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، (1992م).
- 20_ الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل. الطبعة الخامسة، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، حلب.
- 21_ الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، الموقظة في علم مصطلح الحديث. الطبعة الأولى. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، (1405هـ).
- 22_ السليمانى، أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل، إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل. الطبعة الثانية، تحقيق أبي إسحاق الدمياطي، مكتبة الفرقان، عجمان، (200م).
- 23_ الشوكاني، محمد بن علي، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة. الطبعة الثالثة، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، (1407هـ).
- 24_ المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، التتكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. الطبعة الثانية، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني وآخرين، المكتب الإسلامي، بيروت، (1986م).
- 25_ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، (1386هـ).
- 26_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. الطبعة الأولى، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير، الرياض، (1422هـ).
- 27_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب. تحقيق محمد عوامة، دار الرشد، سوريا، (1986م).
- 28_ ابن الملقن، سراج الدين عمر بن علي، المقنع في علوم الحديث. الطبعة الأولى، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز، السعودية، (1413هـ).
- 29_ الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال، النكت على مقدمة ابن الصلاح. الطبعة الأولى، أضواء السلف، الرياض، (1998م).
- 30_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، لسان الميزان. الطبعة الثالثة، تحقيق دائرة المعارف النظامية بالهند، مؤسسة الأعلمي، بيروت، (1986م).
- 31_ الكبيسي، عبد العزيز شاكر، الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح. الطبعة الأولى، مكتبة ابن حزم، (2001م).

- 32_ ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله الأندلسي، الاستنكار. الطبعة الأولى، تحقيق عبد المعطي أمين قلنجي، دار الوعي، حلب، (1993م).
- 33_ اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي الهندي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل. الطبعة الثالثة، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، (1407هـ).
- 34_ ابن الملقن، سراج الدين عمر بن علي، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير. الطبعة الأولى، تحقيق مصطفى أبو الغيط وآخرين، دار الهجرة، الرياض، (2004م).
- 35_ ابن القطان، أبو الحسن علي بن محمد، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام. الطبعة الأولى، تحقيق الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، (1997م).
- 36_ الزيلعي، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية. الطبعة الأولى، تحقيق محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، (1997م).
- 37_ ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل. الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (1952م).
- 38_ ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان التميمي، الثقات. الطبعة الأولى، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، (1975م).
- 39_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية. تحقيق السيد عبد الله بن هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت.
- 40_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب. الطبعة الأولى، دار الفكر، (1984م).
- 41_ المزني، أبو الحجاج يوسف بن الزكي، تهذيب الكمال. الطبعة الأولى، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1980م).
- 42_ البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير. دار الكتب العلمية، بيروت.
- 43_ الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية. الطبعة الأولى، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة، الرياض، (1989م).
- 44_ الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، المؤلف والمختلف. الطبعة الأولى، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، (1986م).
- 45_ ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، الضعفاء والمتروكين. الطبعة الأولى، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، (1986م).

الْجَهَالَةُ بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ فِي سُنَنِ الْإِمَامِ الدَّارِقُطْنِيِّ

- 46_ الغساني، عبد الله بن يحيى بن أبي بكر، تخريج الأحاديث الضعاف. تحقيق أشرف عبد المقصود عبد الرحيم، دار عالم الكتب، الرياض، (1411هـ).
- 47_ مغلطاي، أبو عبد الله علاء الدين بن قليج البكجري، شرح ابن ماجه. الطبعة الأولى، تحقيق كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، (1999م).
- 48_ الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تحقيق علي البيجاوي، دار المعرفة، بيروت.
- 49_ الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، المغني في الضعفاء. تحقيق نور الدين عتر، إدار إحياء التراث الإسلامي، قطر.
- 50_ الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر، بيروت، (1994م).
- 51_ العيني، أبو محمد بدر الدين محمود بن أحمد، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار. تحقيق أبي عبد الله محمد حسن المصري.
- 52_ المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي. دار الكتب العلمية، بيروت.
- 53_ الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال. الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، (1988م).
- 54_ ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال. الطبعة الثالثة، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، (1988م).
- 55_ الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، تنقيح كتاب التحقيق في أحاديث التعليق. تحقيق مصطفى أبو الغيط، دار الوطن، الرياض، (2000م).
- 56_ العراقي، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين، ذيل ميزان الاعتدال. تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، (1995م).
- 57_ العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري. الطبعة الأولى، تحقيق عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، (2001م).
- 58_ ابن عبد الهادي، شمس الدين محمد بن أحمد الحنبلي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق. الطبعة الأولى، تحقيق سامي جاد الله وعبد العزيز الخباني، أضواء السلف، الرياض، (2007م).

- 59_ الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، موضح أوهام الجمع والتفريق. تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، (1407هـ).
- 60_ ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. تحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري، مؤسسة قرطبة.
- 61_ ابن طاهر، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، أطراف الغرائب والأفراد. دار الكتب العلمية، بيروت.
- 62_ ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين الحنبلي، فتح الباري شرح صحيح البخاري. الطبعة الأولى، تحقيق جماعة من الباحثين، مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية، (1996م).
- 63_ ابن طاهر، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، ذخيرة الحفاظ. تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف، الرياض، (1996م).
- 64_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، (1989م).
- 65_ أبو طالب المكي، محمد بن علي بن عطية، ترتيب علل الترمذي الكبير. الطبعة الأولى، تحقيق صبحي السامرائي وآخرين، مكتبة النهضة العربية، بيروت، (1989م).
- 66_ الخزرجي، صفي الدين أحمد بن عبد الله، خلاصة تذهيب تذهيب الكمال. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، (1416هـ).
- 67_ ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي، الاستيعاب في معرفة الأصحاب. الكعبة الأولى، تحقيق عادل مرشد، دار الإعلام، (2002م).
- 68_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة. الطبعة الأولى، تحقيق علي البيجاوي، دار الجيل، بيروت، (1992م).
- 69_ ابن ماكولا، أبو نصر علي بن الوزير أبي القاسم هبة الله بن علي، الإكمال في رفع الارتياح عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والألقاب. تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- 70_ ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه. تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
- 71_ ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، علل الحديث. الطبعة الأولى، تحقيق سعد بن عبد الله بن الحميد وخالد الجريسي، مكتبة الملك فهد الوطنية، (2006م).

الْجَهَالَةُ بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ فِي سُنَنِ الْإِمَامِ الدَّارِقُطْنِيِّ

- 72_ ابن عبد الهادي، شمس الدين محمد بن أحمد الحنبلي، تعليقة على علل الحديث لابن أبي حاتم. تحقيق سامي جاد الله، أضواء السلف، الرياض، (2003م).
- 73_ نسخة رئيس الكتاب بدار العلوم بالهند، وحاشية نسخة مركز الملك فيصل، ونسخة دار الكتب المصرية، رقم (816).
- 74_ ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدارمي). تحقيق أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، (1400هـ).
- 75_ أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، أجوبة أبي زرعة على سؤالات البرذعي. الطبعة الأولى، تحقيق سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، (1982م).
- 76_ العقيلي، الضعفاء الكبير.
- 77_ الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، سؤالات الحاكم للدارقطني. الطبعة الأولى، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، (1984م).
- 78_ ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري، الطبقات الكبرى. دار صادر، بيروت.
- 79_ بدر الدين العيني، شرح سنن أبي داود. الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، (1999م).
- 80_ ابن التركماني، علاء الدين علي بن عثمان، الجوهر النقي بذييل سنن البيهقي. الطبعة الأولى، دائرة المعارف النظامية بالهند، (1344هـ).
- 81_ ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري). الطبعة الأولى، إحياء التراث الإسلامي، مكة، تحقيق أحمد محمد نور سيف، (1979م).
- 82_ ابن المدني، أبو الحسن علي بن عبد الله، سؤالات ابن أبي شيبه لابن المدني. تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، (1404هـ).
- 83_ أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. الطبعة الرابعة، دار الكتاب العربي، بيروت، (1405هـ).
- 84_ المزني، أبو الحجاج يوسف بن الزكي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. الطبعة الثانية، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، (1983م).
- 85_ ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي، المحلى. الطبعة الأولى، تحقيق عبد الرحمن الجزيري، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (1349هـ).
- 86_ أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود. دار الكتاب العربي، بيروت.

- 87_ أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصفهاني، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. الطبعة الرابعة، دار الكتاب العربي، بيروت، (1405هـ).
- 88_ أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، الآثار. تحقيق أبي الوفا، دار الكتب العلمية، بيروت، (1355هـ).
- 89_ أحمد، أبو عبد الله أحمد بن حنبل بن هلال الشيباني، المسند. الطبعة الثانية، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1999م).
- 90_ ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة العبسي، المصنف. الطبعة الأولى، تحقيق محمد عوامة، دار قرطبة، بيروت، (2006م).
- 91_ ابن جرير، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تهذيب الآثار. تحقيق علي رضا، دار المأمون للتراث، دمشق، (1995م).
- 92_ ابن جرير، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن. الطبعة الأولى، تحقيق أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، (2000م).
- 93_ ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين محمد بن علي، التحقيق في أحاديث الخلاف. الطبعة الأولى، تحقيق مسعد عبد الحميد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، (1415هـ).
- 94_ ابن الجوزي، أبو الفرج جمال الدين محمد بن علي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية. الطبعة الأولى، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، (1403هـ).
- 95_ ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. الطبعة الثانية، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1993م).
- 96_ ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، السنن. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت.
- 97_ البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري. الطبعة الأولى، تحقيق محمد زهير الناصر، طوق النجاة، (1422هـ).
- 98_ البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو، البحر الزخار (المعروف بمسند البزار). الطبعة الأولى، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، (1993م).
- 99_ البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى. الطبعة الأولى، مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند، (1344هـ).
- 100_ البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، معرفة السنن والآثار. الطبعة الأولى، تحقيق عبد المعطي أمين قلنجي، دار قتيبة، دمشق، (1991م).

الْجَهَالَةُ بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ فِي سُنَنِ الْإِمَامِ الدَّارِقُطْنِيِّ

- 101_ الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین. الطبعة الأولى، تحقیق مصطفی عبد القادر عطاء، دار الکتب العلمیة، بیروت، (1990م).
- 102_ الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، سنن الدارقطني. تحقیق السيد عبد الله هاشم الیماني المدني، دار المعرفة، بیروت، (1966م).
- 103_ الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الكبير. الطبعة الأولى، تحقیق حمدي عبد المجید السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، (1983م).
- 104_ الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط. تحقیق طارق بن عوض الله ابن محمد وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمین، القاهرة، (1415هـ).
- 105_ الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، مسند الشاميين. الطبعة الأولى، تحقیق حمدي عبد المجید السلفي، مؤسسة الرسالة، بیروت، (1984م).
- 106_ الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك، شرح معاني الآثار. الطبعة الأولى، تحقیق محمد زهري النجار، دار الکتب العلمیة، بیروت (1399هـ).
- 107_ مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم. تحقیق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- 108_ النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، السنن الكبرى. الطبعة الأولى، تحقیق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بیروت، (2001م).